

عمـــان : السبت ١٠ ربيع الثاني سنة ١٣٨٨ ه. الموافق ٦ تموز سنة ١٩٦٨ م. العدد ٧٠١ ٢

صفحة		
111	قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي	قانون مؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٨
147	قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية	قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنة ١٩٦٨
497	قانون معدل لقانون البلديات	قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٨
444	نظام معدل لنظام اللوازم والالشاءات للجيش العربي	لظـــام رقــــم (٣٦) لسنة ١٩٦٨
444	نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص	نظــام رقـــم (۳۷) لسنة ۱۹۶۸
	والادارة للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة	
1	نظام معدل لنظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار	نظـــام رقـــم (۲۸) لسنة ۱۹۶۸
1	نظام معدل لنظام مياه بلدية صويلح	نظـام رقــم (۳۹) لسنة ۱۹۲۸
1 ***		الاتفاقيات
1+41	تعليمات الادارة العرفية لشؤون الضفة الغربية من المملكة الاردئية الهاشمية المعدلة رقم (٥) لسنة ٦٨	
1,44		أمر انابة صادر عن رئيس الوزراء



خدالمسيز للفظ منك إلىك الملك الملادنية المائمية

بمقتضى المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء يتاريخ ٢/١٢/١٨/١٨،

نصادق بمقتضى المادة ٣١ من الدستور ــ على القانون المؤقت الاتي ونأمر باصداره ووضعـــه موضع التنفيذ المؤقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عر ضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :

قانون مؤقت رقم(٤٨) لسنة ١٩٦٨

قانون ممدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي

المادة ١ — يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون خدمة الضباط في الجيش العربي لسنة ١٩٦٨) ويقــــرأ مع القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كقـــانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ يستعاض عن عبارة (القيادة العامة للقوات المسلحة) حيثًا وردت في القــــانون الاصلي او في اي تشريع اخر بعبارة (رئاسة اركان الجيش العربي).

المادة ٣ _ أ - تلغى وظيفة التماثد العام ونائب القائد العام حيثًا وردت في القانون الاصلي او في اي تشريع اخر ويستعاض عن عبارة (القائد العام) حيبًا وردت في القانون الاصلي او في اي تشريع اخر بعبارة (رئيس اركان الجيش) .

ب_ يمارس رئيس اركان الجيش او من ينيبه خطيا جميع الصلاحيات التي كان يمارسها القائد العـــام ونائبه والواردة في الثمانون الاصلي او في اي تشريع اخر .

المادة ٤ ــ تلغى الفقرات (ج، د، ه) من المادة ٢ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالفقرة (ج) التالية ويعاد ترقيم الفقرات من (و الى م) لتصبح (د _ ك) :

وج ا رئيس اركـــان الجيش

الضابظ الذي يعين بارادة ملكية سامية للقيام بمهام ادارة الجيش العربي والاشراف عليه وتوزيعـــه وهو المسؤول عن كافة مقتضيات هذا الجيش في تنظيمه وتدريبه وامور ادارته ، يعاونه في ذلك عدد من المساعدين وضباط الاركان في رئاسة اركان الجيش وقادة الفرق والاسلحة والحدمسات

 $(2,1,2,\ldots,\frac{1}{2},\frac{1$

المادة ٥ ــ تلغى المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية : __

يشكل في رئاسة اركان الجيش العربي لجنة من الضباط حسب ما هو مبين تالياً : __

أ ـ لجنةالضباط:

رئيس اركان الجيش

مساعدو رئيس اركـــان الجيث

قـــادة النمرق

السكرتير العسكري

عضوا وسكرتير اللجنة

ب - تمارس هذه اللجنة جميع الصلاحيات المخولة للجنة الضباط العليا ولجنة الضبـــاط المنصوص عليهما في القانون الاصلي وتستبدل عبارتا (لجان الضباط ولجنة الضباط العليا) بعبارة (لجنة الضباط) حيثًا وردتا في القانون .

المادة ٦ ــ تلغى المادة ٥٦ من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالمادة التالية : ــ

أ _ يكون تعيين رئيس اركان الحيش بارادة ملكية سامية .

ب يعين رئيس اركان الجيش عددا من المساعدين حسبا تقتضيه الضرورة لمهارسة الصلاحياتوالاعمال التي يوكلها اليهم .

المادة ٧ – يلغى هذا القانون (القانون المعدل لقانون خدمة الضبـــاط في القوات المسلحة الاردنيـــة رقم ٢٩ لسنة

المساين برطسهال

1974/7/14

بهجت التلهوني



خروالمبر للغلط منكث الملكة للفارونية ولماتمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلسالوزراء بتاريخ ٢٤ / ٦ / ١٩٦٨

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون الموقت الاتي ونأمر باصداره ووضعه موضـــع التنفيذ الموقت واضافتهالى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامه في اول اجتماع يعقده : ـــ

قانون مؤقت رقم (٤٩) لسنه ١٩٦٨

قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع القانون رقم (٢٦) لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي يالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كَفَانُونَ وَاحِدُ وَيَعْمَلُ بِهِ اعْتِبَارِ ا مِن تَارِيْحُ نَشْرِهِ فِي الْجِرْيِدَةُ الرَّسْمِيةِ .

المادة ٢ ـ تحلف جملة (صادر بالاستناد للمادة ١٠٧ من الدستور) الواردة في عنوان التمانون الاصلي .

المادة ٣ ــ تعدل المادة (٣) من القانون الاصلي باضافة ما يلي لاخر ما جاء فيها (كما يحق للدائرة رغم اي تشريع آخر ان تنيب عنهافيالاجراءات القضائية وفي المرافعات لدى محاكم الصَّلَح ومأموري التسوية احدموظفيها). المادة ٤ ـ تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي باضافة الفقره (ح) التالية الى آخرها : _

المحتين بيط ال

رئيسس السموزراء

ووزير الداخلية والدفاع

بهجت التلهولي

سمعان داو د

صبحي امين عمرو

وزير الاوقاف والشؤون

والمقسدسات الاسلاميسة عبد الحميد السائح

وتصدر بمقتضى هذا القانون .

ناتب رئيس الوزراء ووزير الثقافسة والاعلام والسياحة والآثار بالوكالة احمد طوقان

وزير دولة لشؤون الرئاسة التربيسة والتعلميم ووزيسر المواصسلات بشير الصباغ عاكف الفايز

وزير الاشغال العامة ووزير دولسة لشؤون الرئاسة ووزير داخليسة للشؤون البلدية والقرويسة بالوكالة

ح – تنظيم امور الاوقاف والشؤون الاسلامية كماحددتها المادة (٧/ ج)من هذا القانونبما فيذلك شؤون

المادة ٥ – تبقى الانظمة الصادرة بمقتضى القانون الاصلي ساريـــة المفعول الى ان تستبدل بأنظمة جديدة تحل محلها

1974/7/48

هاشم الجيوسي

وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمسير حازم نسييه

وزير الاقتصاد السوطني وزير النقل ووزير الشؤون الحارجيــــة . و وزير دولة لشؤون الرئاسة الاجتماعية والعمل بالوكالة حاتم الزعبي أمين يولس الحسيني

خدالمديث للفك منكث الملكة للفارونية ولمائمية

بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٤/٦/٦/٢٤ ،

نصادق ــ بمقتضى المادة (٣١) من الدستور ــ على القانون الموقت الآتي ونامر باصداره ووضعه موضع التنتميذ الموقت واضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده : _

قانون مؤقت رقم (٥٠) لسنة ١٩٦٨

قانو ن معدل لقانو ن البلديات

المادة ١ – يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون البلديات لسنة ١٩٦٨) ويقرا مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٥٥ المشار اليه فيما يلي بالتمانون الاصلى وما طرا عليـــه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاریخ ۲۹/۲/۸۸۹ .

المادة ٢ — تعدل المادة الثامنة من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى اخر الفقرة الثالثة منها : –

« واذا انتهت هذه المدة قبل انتخاب مجلس بلدي جديد ، فلمجلس الوزراء بتنسيب من الوزير ان يقرر استمرار هذه اللجنة في ممارسة صلاحياتها او ان يعين لجنة جديدة للمدة التي يراها مناسبة ، .

1974/7/48

المحتين يطلال

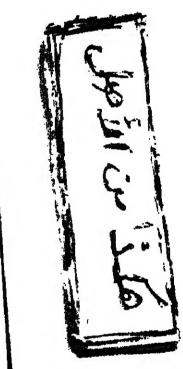
بهجت التلهوني

سمعان داود

صبحي امين عمرو

عبد الحميد السائح

رئيس الــــــوزراء ناثب رئيس الوزراء ووزير التقسافة ووزير الداخلية والدفاع والاعلام والسياحة والاثار بالوكسالة هاشم الجيوسي احمد طوقان وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير الانشاء والتعمسير حازم لسيبه عاكف الفايز بشير الصباغ وزير النقل ووزير الشؤون وزير الاقتصاد الوطــني الحارجيــــة الاجتماعية والعمل بالوكالة ووزير دولة لشؤون الرئاسة عبد المنعم الرفاعي امين يونس الحسيني حاتم الزعبي وزير الاوقاف والشؤون وزير الاشغال العامة ووزير دولـــة لشؤون الرثاسة ووزير داخليـــة للشؤون البلدية والقروية بالوكالـــة والمقسسات الاسلاميسة



نحى السبق لللعل ملك الملكة للعلانة العاتمة

بمقتضى المادة (١١٤) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٢/٢٢/ ١٩٦٠، نأمر بوضع النظام الاتي : ـــ

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام اللوازم والانشاءات للجيش العربي لسنة ١٩٦٨) ويتمرأ مع النظام رقم ٤٧ لسنة ١٩٦١ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديلات كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ تحذف عبارتا (القائد العام) والقائد العام او من ينيبه) حيثًا وردتا في النظام الاصلي ويستعـــاض عنهها بعبازة رثيس اركان الجيش .

د – رئيس اركان الجيش : تعني رئيس اركان الجيش العربي او من يقوم مقامه بمقتضى قوانين وانظمة الجيش العربي أو من يفوضانه خطياً بذلك .

ناثب رثيس الوزراء ووزير الثقالمسة والاعلام والسياحة والآئــار بالوكالة

وزير دولة لشؤون الرثاسة

وزير النقل ووزير الشؤون

الاحتاعية والعمل بالوكاله امين يولس الحسيبي

وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة

ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالمة

نظام رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٨

نظام ممدل لنظام اللوازم والانشاءات للجيش العربي

المادة ٣ ـــ تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي بشطب ما جاء في الفقرة (د) منها والاستعاضة عنه بما يلي : ــــ

1974/7/44

هاشم الجيومي

حازم نسييه

عبد المنعم الرفاعي

المتعطيطال

رثيس ال____وزراء ووزير الداخلية والدفساع بهجت التلهوني

عاكف الفايز سمعان داود

صبحي امين عمرو

وزيسرالاوقسساف والشؤون

احمد طوقان

بشير الصباغ

وزيـــــر وزيــر الاقتصاد الوطـــــني الحارج ____ ووزيــر دولة لشؤون الرئاسة

فمدالمسير للفكل ملك الملكة للفارونية المائمية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٦٩٦٨/٦/٢٢ نأمر بوضع النظام الاتي : _

نظام رقم (۳۷) لسنة ۱۹۲۸

نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص

والادارة للاطباء واطباء الاسنان والصيادلة

صادر بالاستناد للمادة (١٢٠) من الدستور

المادة ١ ـــ يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام العلاوات الفنية وعلاوات الاختصاص والادارة للاطباء واطبساء الاسنان والصيادلة لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (١٠٦) لسنة ١٩٦٥ المشار اليـــه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ ــ أ ــ تضاف كلمة (والقابلات) بعد عبارة (الاطباء واطباء الاسنان والصيادلة والمعرضات) حيثًا وردت بالنظام الاصلى حسب مقتضى الحال .

ب ــ تعني كلمة (قابلة) القابلة القانونية الحائزة على شهادة فن القبالة من مدرسة معترف بها رسميا : المادة ٣ ــ تعدل المادة (٨) من النظام الاصلي باضافة الفقرة الجديدة التالية اليها :

د – التمابلات ۳۰٪ من الراتب الاساسي .

1474/7/47

المادة ٤ – لاتعطى العلاوة المنصوص عليها في المادة الثالثةمن هذا النظام للممرضةالتي تجمع بين مهنتي التمريضوالقبالة.

احتينط ال

رئيس الــــوزراء نائب رئيس الوزراء ووزير الثقافسة ووزير الداخلية والدفاع والاعلام والسياحة والآثار بالوكالسة بهجت التلهوني احمد طوقان وزير دولسة لشؤون الرئساسة ووزيسر الانشاء والتعمسير حازم نسيبه بشير الصباغ

وزير النقل ووزيـــر الشؤون الاجتماعية والعمل بالوكالسة صبحي امين عمر و امين يولس الحسيق

حاتم الزعبي وزير الاشغال العامسة ووزير دولة لفؤون الرئاسسة وزيرالاشغال العامسة ووزير دولة لفؤون الرئاسسة ووزير داخلية للشؤون البلديسة والقروية بالوكالسة والمقدسات الاسلاميسة

المسسارجيسة

عبد المنعم الرفاعي

وزير الاقتصاد الوطــني ووزير

نحق الحسيق الله العالم المستحق الحسيق المالية المالية

بعد الاطلاع على المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٦/١٩ ، نأمر بوضع النظام التالي :

نظام رقم (۳۸) لسنة ۱۹۶۸

نظام معدل لنظام مكتب التموين ومراقبة الاسعار

صادر بمقتضى الماده ٤ (أ / ٦) من قانون الدفاع المدني لسنة ١٩٣٥

رقم (١٩) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

للماده ٢ ــ يلغى ما جاء في المادة (١٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ــ

يتولى شؤون المكتب مجلس ادارةومدير تحددصلاحية كل منههاوفقا للمادتين(١٢ و١٣)من هذا النظام.–

أ – يتألف مجلس ادارة المكتبكا يلي : –

ممثل عن وزارة المالية يعين بقرار من وزير المالية على ان لا تقل درجته عن الدرجة الرابعة .

بمثل عن وزارة الافتصاد الوطني يعين بقرار من الوزير على ان لا تقل درجته عن الدرجة الرابعة

ممثل عن وزارة الزراعة يعين بقرار من وزير الزراعة على ان لا تقل درجته عن الدرجة الرابعة .

ممثل عن دائرة التسويق الزراعي يعين بقرار من الوزير على ان لا

تقل درجته عن الدرجة الرابعة .

بمثل عن البلديات يعين بقرار من وزير الشؤون البلدية والقروية . عضوا

ممثل عن اتحاد الغرف التجارية يعين بقرارمنالوزير ويعتبرالنصاب قالونيا لمجلس الادازة اذا حضره اربعية اعضاء على الاقل بميا فيهم الرئيس ۽

أتحنسان بطسلال

1974/7/19

رئيس الـــــوزراء ووزير السداخلية والسدفاع

بهجت التلهوني

ناتب رئيس السوزراء ووزير الثقافة والاعلام والسياحة والاثار بالوكالة

هاشم الجيوسي احمد طوقان

ووزير الانشـــاء والتعميــر التربيـــــة والتعليـــــم ووزيـــر المواصــــلات العدليــ عاكف الفايز حازم نسيبه بشير الصباغ سمعان داود

وزير الاقتصـــاد الوطني ووزير وزيـــر النقل ووزيـــر الشؤون دولــــة لشـــــؤون الرئّاســـــة الاجتماعيـــة والعمـل بالوكالـــة صبحي امين عمرو امين يونس الحسيني حاتم الزعبي

وزير الاوقاف والشؤون وزيىر الاشغال العامة ووزيىر دولة لشؤون الرئاسسة والمقسلسات الاسلامية ووزير داخليسة للشؤون البلدية والقرويسة بالوكالة سامي ايوب عبد الحميد السائح

احمد فوزي

ه -- المياه الموردة للمستشفى العسكري في دابوق مهما بلغت كميتها يجرى تسعير ها بانفـاق يتم فيا بعد بين
 البلدية و الجيش و بموافقة المراجع المختصة .

1974

1978/7/88

المشين بطسلال

رئيس الوزراء ووزيسر

الداخلية والدفياع

بهجت التلهوني

خرالمية للنقائمة والملكة للندونية المائمية

بمقتضى المادة (11) من قانون البلديات لسنة ١٩٥٥ ، وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢٧/٦/٨/٦/٢، نأمر بوضع النظام الاتي : __

نظام رقم (۳۹) لسنة ۱۹۲۸

نظام معدل لنظام مياه بلدية صويلح

صادر بمقتضى المادة (٤١) من قانون البلديات رقم ٢٩ لسنة ١٩٥٥

₩·00

المادة ١ – يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام مياه بلدية صويلح لسنة ١٩٦٨) ويقرأ معالنظامًرقم (٩) لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – يلغى ما جاء في المادة (٢٠) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : ـــ

المادة ٢٠:

تستوفي البلدية اثمان المياه من المشتركين حسب التعرفة التالية : ـــ

أ ــ تسعون فلسا عن كل متر مكعب من الماء مهما بلغت الكمية .

ب. يستوفي من المشترك مبلغ (٣٦٠) فلسا كحـــد أدنى ولو نقصت كيـــة الماء المستهلكة شهريا عن اربعة امتار مكعبة .

ج – تستوفي البلدية اثمان المياه التي تستهلكها بلديسة الفحيص بحسب التعرفة التي تعينها وزارة الداخلية المشؤون البلدية والقروية وفق المادة الحامسة من شروط اتفاقية المياه المعقودة بسين بلديقي صويلح والفحيص وتجري قراءة العداد كل ثلاثة اشهر من قبل بلدية صويلح كما ورد في المادة الحامسة من الاتفاقية المذكورة.

تستوفي البلدية مبلغ تسعين فلساعن كل متر مكعب من المياه الموردة الدارة الخير في الحمر مهما بلغت الكمية .

Cho in the Sala

الاتفاقيات

◄ صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقــم ١٣٨٦ تاريخ ١٩٦٨/٦/١٠ المتضمن اتفاقية تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين المعقودة بــين حكومة المماكــة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحده بشكلها التالي :

اتفـــاق

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين

حكومة المملكة الاردنية الهاشمية حكومة الجمهورية العربية المتحدة

رغبة منهما في تسوية التعويضات المستحقة الرعايا الاردنيين نتيجسة خضوع الموالهم لقوانين التاميم الكامل او الجزئي التي صدرت في الجهورية العربية المتحدة او نتيجة لفرض الحراسة على هذه الاموال استنادا الى قانون الطوارىء رقم ١٩٦٢ لسنة ١٩٥٨ وادارتها او بيعها بو اسطة الجهات المتولية شئون الحراسة او خضوعها لاحكام القانون رقم ١٥٠ السنة ١٩٦٤ او قوانين الاصلاح الزراعي الصادرة في عامي ١٩٦١ ، ١٩٦٣ ، فقد تعاقدت حكومة المملكة الاردنيسة الهاشمية عن نفسها وباسمرعاياها من اصحاب الاموال السالفة الذكر الذين يقبلون المعاملة باحكام هذا الاتفاق ولحسابهم وقبلت بهاتين الصفتين ان تتخالص تخالصا كاملا نهائيا عن كل تعويض مستحق لحؤلاء الرعايا من جراء خروج هذه الاموال من ملكهم او من جراء اي سبب اخر متصل بها او بنقل ملكيتها او بادارتها او بالتصرف فيها وذلك في مقابل قيام حكومة الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ الالتزامات المنصوص عليها في هذا الاتفاق .

وبناء على ذلك فقد اتفقتا على ما ياتي : ـــ

المسادة الأولى

يقصد بالاموال والحقوق الاردنية في خصوص هذا الاتفاق الاموال والحقوق المملوكة للاشخاص الذين تتوافر فيهم الشروط الاتية : ـــ

- أ ــ ان يكونوا متمتعين بالجنسية الاردنية منذ شهر يوليو ١٩٦١ حتى تاريخ العمل بهذا الاتفاق .
- ب ــ ان يكونوا مستحقين لصفة غير المقيم في الجمهورية العربية المتحدة او حاصلون على هذه الصفـــة طبقا لاحكام القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٤٧ ، فاذا كانوا مقيمين بها تعين عليهم الحصول على « صفة غير المقيم » طبقا لاحكام اللقانون المذكور خلال سنة من تاريخ العمل بهذا الاتفاق .
- ج أن يتقدموا بطلب مؤيد من الحكومة الاردنية للاستفادة من أحكام الاتفاق الى الجهة التي تحددها حكومة الجمهورية العربية المتحدة خلال ثمانية عشر شهراً من تاريخ العمل بهذا الاتفاق.

المادة الثانية

- تسري احكام هذا الاتفاق على الاموال والحقوق الاردنية التي خضعت في الجمهورية العربية المتحدة للقوانين الاتية : ــ
- أ ــ بالنسبة للاموال المؤتمة : ــ ان تكون قد خضعت لاحـــد قوانين التأميم الكامل إو الجزئي التي صــــدرت في الجمهورية العربية المتحدة ابتداء من يوليو ١٩٦١ .
- ب ــ بالنسبة للاراضي الزراعية : ــ ان تكون قد خضعت للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ او القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٣ .
- جـ بالنسبة للاموال التي فرضت عايها الحراسة : _ ان تكون قد خضعت لاحكام القانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ .

المادة الثالثة

تحدد مطالبات الرعايـــــا الاردنيين على اساس الاوراق المالية المؤممة او الشهادات او السنــــــــــــــــــــــا للفوانين المنصوص عليها في المادة السابقة او بكافة الوسائل الاخرى المثبتة للملكية قانونا .

وبالنسبة لامـوال الاردنيين التي فرضت عليها الحراسة فتحدد المطالبات على اساس البيانات المقدمة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة على ضوء المستندات المثبتة للملكية المقدمة الى هذه الادارة .

المادة الرامة

- ا ـ يفتح لدى البنك المركزي المصري حساب خاص بالجنيه المصري لا يغل فائدة باسم حكومة المملكة الاردنيـــة
 الهاشمية تودع فيه قيمة مطالبات الرعايا الاردنيين اللـين تتوافر فيهم الشروط المبينة في المادة الاولى من هذا الاتفاق وذلك على النحو الاتي : __
- أ ، ٦٥٪ من قيمة الاموال التي خضعت للقوانين المشار اليها في الفقرتين أ ، ب من المادة الثانية مقومـــة وفقا
 لاحكام القوانين التي خضعت لها ي
- ب) ٦٠٪ من قيمة صافي الاموال التي آلت الى الدولة بمقتضى احكام الفانون رقم ١٥٠ لسنة ١٩٦٤ محددة طبقا للبيانات الواردة من الادارة العامة للاموال التي آلت الى الدولة .
- ٢ لا يخل فتح هذا الحساب باسم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بحقوق الدائنين قبل اصحاب الاموال المكونة لهذا
 الحساب اذ يحق لهم مباشرة حتموقهم القانونية على هذه الاموال في حدود ما يخص مدينيهم في هذا الحساب .

وتستنزل من القيمة القابلة للتحويل طبقا للمادة التالية كافة المبالغ التي يحجز بها اداريا او قضائيا الى ان يتم رفع هذه الحجوز وكذا المبالغ التي يقتضيها الدائنين وفاء لديونهم من هذا الحساب .

المادة الخامسة

يستخدم المبلغ المفتوح به الحساب المشار اليه في المادة السابقة وفقا للشروط الآتية : -

أ _ يكون استخدامهذا المبلغ على اقساطسنوية حديها الاقصى ٠٠٠ر ٣٠٠ جنيه مصري (ثلاثماثة ألف جنيه مصري) .

المادة الحادية عشر

في حالة اتخاذ الجمهورية العربية المتحدة اجراءات مماثلة او مطابقة للاجراءات المنصوص عليها في هذا الاتفاق نبحث الحكومتان معا مدى امكان تطبيق احكام الاتفاق الحالي على المطالبات الناشئة عن هذه الاجراءات .

المادة الثائية عشر

المادة الثالتة عشر

يعمل بهذا الاتفاق من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليه .

وقد تم التوقيع عليه من ممثلي الحكومتين المتعاقدتين بموجب السلطات المحولة لكل منهما من حكومته . تحرر من نسختين أصليتين باللغة العربية في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة

عن حكومة المماكمة الاردنية الهاشمية

بروتوكول تنفيذي

بشأن الاتفاق

بسان

حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية

المعقود في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

بغية تسهيل تطبيق الاتفاق بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين الدينخضعت أموالهم لقوانين التأميم او لاجراءات الحراسة او الاصلاحالزراعي (يشار اليه فيا بعد بالاتفاق) اتفقت حكومسة الجمهورية العربية المتحسدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشميسة على الاحكام التالية : _

Hales IV. L.

تصدر وزارة الحارجية الاردنية لكل من الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المشار اليهم في المادة الاولى من الاتفاق والله بن يدون رغبتهم في الاستفادة من احكام المادة الثانية منه ، اقرارا مطابقا للنموذج المرفق بهذا البروتوكول يثبت ان الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق متوفرة فيهم .

واذا ما رأت الجمهورية العربية المتحدة سببا للاعتراض على اي من البيانات الواردة في هذا الاقرارولم يكن ممكنا تسوية الامر بالطرق الدبلوماسية يعرض الموضوع على اللجنة المشتركة المنصوص عليها في المادة العاشرة من الاتفاق .

ب ــ يكون استخدام ٥٠٪ على الاقل من قيمة القسط السنوي في سداد مصروفات السائحين الاردنيين في الجمهورية العربية المتحدة وغيرها من الحدمات التي تؤدى في الجمهورية العربية المتحدة المستحقة لمقيمين فيها على مقيمين في المملكة الاردنية الهاشمية فيما عدا رسوم المرور في قناة السويس .

ج – يكون استخدام الباقي مسن القسط السنوي في الوفاء بما يعادل ٢٠٪ من قيمة كل شحنة مسن السلع المنتجة في الجمهورية العربية المتحدة التي تستورد لاحتياجات السوق الاردنية وذلك باستثناء القطن والارز والبترول .

د - تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بان تخصص كافة السلع التي تستورد طبقاً لاحكام هذا الاتفاق للاستهلاك المحلي ولا يسوغ اعادة تصديرها الى الخارج باي وجه من الوجوه .

المادة السادسة

تعفى العمليات المتعلقة بالحساب الحاص المشار البيسه في المادة الرابعة من جميع الضرائب والعلاوات المتعلقـــة بالتحويلات .

المادة السابعة

في خصوص هذا الاتناق عدد قيمة الجنيه المصري على اساس ٣٠ر٢ دولار امريكي (دولارين وثلاثين سنتا) للجنيه المصري .

المادة النامنة

تتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بان تسلم الى مالكي الاموال المنصوص عليها في المادة الرابعة القيمة التي تم ايداعها لحسابهم وذلك بالكيفية وفي المواعيد التي تراها دون ايه مسئولية في ذلك على حكومة الجمهورية العربية المتحدة وتقوم حكومة المملكة الاردنية الهاشمية باتخاذ الاجراءات اللازمة لاعلان تعهدها هذا الى ذوي الشأن مسن اصحاب المطالبات وانتقال حتوقهم في التعويض الى ذمتها وان تصدر من التشريعات ما يقرر مسئوليتها وحدها عن هدفه المطالبات أيا كانت طبيعتها او قيمتها .

وتتعهد حكومة المملكة الاردنية الهاشمية بقبولها لهذا التخالص النهائي الكامل بان تتحمل هي وحدها مسئولية أية مطالبة او دعوى او ادعاء يتقدم به أي ذي شأن من اصحاب هذه الاموال او د ثنيهم او خلفائهم او الحائزين لحسابهم او اصحاب اي حق من الحقوق قبلهم من جراء خروج هذه الاموال من ملكيتهم .

المادة التاسعة

تتفق الحكومتان على الوسائل والاجراءات الخاصة بتنفيذ هذا الاتفاق .

ناده العاشره

تشكل لجنة مشتركة للاشرافعلى تنقيد احكام هذا الانفاق واتخاذ ما تراهمن الاجراءات اللازمة لتطبيق احكام



تمكينا للبنك المركزي المصري من ايداع التعويضات المستحقة لكل منتفع اردني (أشخاص طبيعيون ومعنويين) في الحساب المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق يتبع الاجراء الاتي :

أ – تودع جميع المستندات التي تمثل اموال وحقوق ومصالح المستفيد الاردني والتي تسجل في الاقرار المنصوص عنه في المادة الاولى من هذا البروتوكول في احد البنوك التجارية في الجمهورية العربية المتحدة وترفق بها جميع الوثائق التي تؤيد ملكية المستفيد لهذه الاموال والحقوق والمصالح .

ب- يتوم البنك التجاري بقيد قيمة الاموال والحقوق والمصالح على الاقرار وفقا لقوانين الجمهورية العربية المتحدة المطبقة في هذا الصدد.

ج _ يقدم البنك التجـاري في الجمهورية العربيـة المتحدة الاقرار (من ثلاث نسخ) من طلب المستفيد الاردني
 الى ادارة النقد.

تقوم ادارة النقد بعد تدقيق الطلب والموافقة عليه بارسال نسخة من الاقرار الى البسك المركزي المصري ونسخة الى البنك التجاري .

عد تلقى البنك المركزي المصري للمستندات التي تمثل الاموال والحقوق والمصالح الواردة في الاقرار من البنك التجاري يقوم البنك المركزي المصري بقيد خدسة وستين بالمائة (٦٥٪) من قيمتها في الجانب الدائن من الحساب الحاص المذكور آنفا .

المادة الثالثة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني الحساب الحاص المنصوص عليه في المادة الرابعة من الاتفاق بالجنيهات المصرية .

ويقيد في الجانب الدائن من هذا الحساب مبلغ 70٪ من التعويضات المستحقة وفقا للمادة الثانية من الاتفاق بالنسبة لتلك التي تحدد قيمتها . ويخطر البنك المركزي المصري المصرف المذكور بالايداعات اولا بأول ، وترسل الاخطارات (من نسختين) مرفقة بجداول مفصلة باسماء اصحاب هذه الايداعات .

واذا تضمن الطلب المقدم وفقاً للمادة الثانية من هذا البروتوكول حقوقًا لايمكن تحديد التعويضات الواجبـة الدفع بالنسبة لهاحين تقديمالطلب تقيد هذه التعويضات بالجانبالدئن من الحساب الحاص اولا بأول عند تحديد قيمة التعويض 4

ألمادة الرابعة

يفتح البنك المركزي المصري باسم البنك المركزي الاردني حسابين فرعيـين «سياحة » و « بضائع » لا يغلان فائدة ، وتطبق عليهما احكام المادة الثامنة من الاتفاق :

١ – الحساب الفرعي و سياحة ٥ بالجنبهات المصرية :

تشمل هذه الحدمات على سبيل المثال مصاريف الدعايـــة والنشر ، الاقساط المدرسيـــة ، مصروفات التطبيب والاستشفاء ــ أجور وجوه الفن المصري .

ويستننى من الحدمات رسوم المرور في قناة السويس وذلك وفقا للبند (ب) من المادة الحامسة من الاتفاق .

٢ - الحساب الفرعي « بضائع » بالدولارات الامريكية :

يستخدم في الوفاء بما يعادل عشرين بالمائة (٢٠ ٪) من قيمة كل شحنة من صادرات الجمهورية العربية المتحدة الى المملكة الاردنية الهاشمية وفتما للبند (ج) من المادة الحامسة من الاتفاق .

يقوم البنك المركزي المصريبدفع ما يعادل هذا الوفاء أي ٢٠٪من قيمة كل شحنةالى المصدرين المصربين اقتطاع؛ من الحساب الفرعي « بضائع » على اساس السعر الرسمي للدولار الامريكي المعلن عنه من قبله وذلك بناء على « أوامر الدفع » الصادرة عن المصارف الاردنية على ان تراعى في ذلك أحكام المادة السابعة من الاتفاق .

بالنسبة للسنة التعاقدية الاولى يتموم البنك المركزي المصري بنتمال الايداعات في الحسماب الحاص بأكملها الى حسابين فرعيين (الحساب الفرعي ، سياحة ، بالجنيه المصري) و (الحساب الفرعي ، بضائع ، بالدولار الامريكي) الى ان يصل مجموع المبالغ المنقولة للحسابين الى مبلغ الحصة السنوية وقدره ثلاثمائة ألف جنيه مصري .

وتكون الحصة السنوية بالنسبة لكل سنة تعاقدية تائية ثلاثمائة ألف جنيه مصري تحول في حدود امكانيات الحساب الخاص مناصفة الى الجانب الدائن من الحساب الفرعي « سياحسة » بالجنيه المصسري والى الجانب الدائن من الحساب الفرعي » بضائع » بالدولارات الامريكية .

يقوم البنك المركزي المصري ، بناء على طلب البنك المركبزي الاردني ، بنقل مبااخ من الحساب الفرعي و بضائع » الى الحساب الفرعي و سياحة » بعد تحويل المبالغ المطلوب نقلها الى جنيهات مصريحة على أساس السعر المحدد في المادة السابعة من الاتفاق وذلك لمواجهة ما قد يطرأ من طلبات التحويل التي تفسوق القيمة السنوية المقيدة في الحساب الفرعي و سياحة » .

المادة السادسة

رغبة منها في حسن تطبيق الاتفاق تؤمن حكومة الجمهورية العربية عرض السلع المذكورة في المادة الحامسة من الاتفاق (البندج) على المشترين الاردنيين بنفس السعر المحدد لهماه السلع عند بيعها بالعملات الحرة طالما أن الثمانين بالمائة من قيمتها ستدفع بالعملات الحرة خارج نطاق اتفاق التعويضات ، كما انها تؤكد بسأن هذه السلع لن تتعرض لاية تدابير او قيود ادارية من شأنها اعاقة او تأخير تصديرها الى المملكة الاردنية الهاشمية .

الماده السابعة

يتفق البنك المركزي الاردني والبنك المركزي المصري على الطرق الفنية الخاصة بتنفيذ هذا البروتوكول .

حرر من نسختين في القاهرة في الثامن عشر من مايو سنة ١٩٦٨ .

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشميه

عن حكومة الجمهورية العربية المتحدة



الاتفاق

بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن التعويض عن المصالح الاردنية المعقود في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

١ – تشهد وزارة الخارجية الاردنية ان السيد / السيدة / الآنسة / المؤسسة المقيم (المقيمة) في مستوف (مستوفية) الشروط المنصوص عليها في المادة الاولى من الاتفاق . وقد أعلن المذكور أنه مالك للاموال والحقوق والمصالح المبينة فيما بعد والتي مستها الاجراءات المذكورة في المادة الثانية من الاتفاق :

قيمة التعويض بيان الاموال والحقوق والمصالح (تدون بمعرفة البنك التجاري بالجمهورية العربية المتحدة)

في / / ١٩

المجموع : وزارة الخارجية الاردنيـــة

خاتم وتوقيع البنك التجاري ني / / ١٩

 ٢ - تطبية الاحكام الاتفاق المعقود بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية بشأن التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين الذين خضعت اموالهم لقوانين التأميم او اجراءات الحراسة او الاصلاح الزراعي المبرم في ١٨ مايو سنة ١٩٦٨ يطلب السيد/السيدة/الآنسة/ المؤسسة . مالك الامـــوال والحقوق والمصالح العامة المبينه اعــــلاه ابداع ٦٥ في المائة من التعويض المستحق عن هــــــذه الاموال والحقوق والمصالح في حساب خاص وفقا للمادة الثانية من الاتفاق .

توقيع (السيد/السيدة/الآنسة/المؤسسة)

البنك المركسـزي المصري

القاهرة في / / ١٩

الاتفاق

بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية في شأن تسوية التعويضات المستحقة للرعايا الاردنيين المعقود في القاهرة بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٦٨

اقرار رقم مقدم من الى البنك المركزي الاردني (اسم البنك التجاري) خصم التعويضات المستحقة لـ

القـــانون المطبق مجموع التعويض التعويضعن الوحدة عدد بيان الاموال والحقوق على هذه الحالة والمصالح ني ج. ع. م.

> المبلغ الاجمالي للتعويضات المستحقة المودع ع في الماثة منها بالحساب الخاص موافقة ادارة رقابة النقد رقم

بتاریخ / / ۱۹

- ا حرية الطيران بدون هبوط فوق اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
 - ب) الهبوط بالاقليم المذكور لاغراض غير تجارية .
- ج) الهبوط بالاقليم المذكور وبالنقاط المعينة بالملحق لذلك الحط لانزال وأخذ بضائع وركاب وبريد من والى اقليم الطرف المتعاقد الآخر .
- لاتخول الفقرة الاولى من هذه المادة مؤسسة معينة من احد الطرفين المتعاقدين الحق في نقل ركاب أو بضائع أو
 بريد مجانا او بمقابل من نقطة و اقعة في اقليم الطرف المتعاقد الآخر الى نقطة اخرى في نفس ذلك الاقليم .

illex ilelle_a

- ١ سيكون لكل من الطرفين المتعاقدين الحق بتعيين مؤسسة نقل جوي عن طريق الكتابة للطرف المتعاقد الآخر من أجل القيام بالخدمات المتفق عليها وعلى الطرق المخصصة .
- على الطرف المتعاقد الآخر لدى استلام هذا التعيين أن يصدر الترخيص اللازم للمؤسسة المعينة ودون أي تأخير
 مع مراعاة أحكام الفقر تين الثالثة والرابعة من هذه المادة .
- ٣ يجوز لسلطات الطيران لدى احسد الطرفين المتعاقدين أن تطلب من المؤسسة المعينة من الطرف المتعاقد الآخر الاثبات بأنه تتوفر فيها الشروط التي تتطلبها الةوانين والقواعد التي تطبقها مادة وبشكل متقول هذه السلطات على الحطوط الجوية الدولية وفقا لأحكام المعاهدة .
- ٤ يحتفظ لكل من الطرفين المتعاقدين بحق عدم الموافقة على اصدار ترخيص التشغيل اللازم المنصوص عليه بالفقرة الثانية من هذه المسادة أو في فرض مايراه ضروريا من شروط يجب على المؤسسة اتباعها للتمتع بما نصت عليه المادة الثانية وفي أية حالة لايقتنع بها المطرف المتعاقد الآخر من ان الملكية الرئيسيه والاشراف الفعلي لتلك المؤسسة المعين هي في يد الطرف المتعاقد المعين للمؤسسة أو في يد رعاياه .
- متبدأ الخطوط الجوية المعينة بالخدمات المتفق عليهـا بأي وقت شريطة ان تكون تعريفة أجور النقل المقررة يهذه
 الخدمات مطبقة وفقا لاحكام المادة العاشرة من الاتفاقية الراهنة .

المادة الرابعـة

- ا تتاح للخطوط الجوية المعينة من جانب كل من الطرفين المتعاقدين فرص عادلة ومتكافئة في تشغيلها للطرق الجوية المخصصة بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية .
- ١ يجب أن لاتسيء المؤسسة المعينة من اي طرف متعاقد استعمال الحقوق الممنوحة لها بموجب المادة الثانية من هذه مسن الاتفاقية أثناء تشغيلها الخدمات الجوية بحيث تضر بمصالح مؤسسة النقل الجوي التابعة للطرف المتعاقد الآخر والتي تقوم بالنقل على نفس الطرق أو أجزاء منها .
- الحدمات المتفق عليها وعلى الطرق المخصصة بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية يجب أن يكون الهدف منهتوفير الحمولة المناسبة لنقل الركاب والبضائع والبريد من والى اقليم الطرف المتعاقد المعين للمؤسسة ويكون حق النقل المؤسسة المعينة بين نقاط في اقليم الطرف المتعاقد الآخر ونقاط تقع في بلد ثالث على الطرق المخصصة بموجب المادة الثانية من الاتفاقية الراهنة ممارسا مع تطور النتمل الجوي الدولي على أن تكون الحمولة منسوبة الى : -
 - أ متطلبات النقل من والى اقليم الطرف المتعاقد المعين للمؤسسة ..
- ب) متطلبات النقل الموجودة بالمنطقة التي تمر فيها الحطوط الجوية مع مراعاة الحدمات الداخلية والمنطقية .
 - ج) متطلبات العمل الاقتصادي للخدمات المارة بالمنطقة .

حدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (١٤٣٥) تاريخ ١٩٦٨/٦/١٧ المتضمن
 (اتفاقية بشأن النقل الجوي المنظم بين المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية قبرص) بشكلها التالي : .

اتفاقيــة

بشأن النقــــل الجوي المنتظم

يــين

المملكة الاردنية الهاشمية وجمهورية قبرص

عا أن حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية قبرص المشار اليهما فيما بعـــد بعبارة (الطرفين المتعاقدين) طرفان في معاهدة الطيران المدني الدولي الموقعة في شيكاغو في اليوم السنبع من ديسمبر سنة ١٩٤٤ المشار اليها فيما بعـــد نفظ (المعاهدة) وترغب كلاهما في تنظيم خدمات النقل الجوي النجاري بين وما وراء اقليميهما فقد اتفقتا على مايلي: ــا

المادة الاولي

- · بالنسبة للاتفاقيـــة الراهنة وملحقها ستعني الاصطلاحات التالية المعابي التالية الا اذا ذكر عكس ذلك بالنص .
- الطيران تعني بالنسبة الى المماكة الأردنية الهاشمية مديرية الطيران المدني في وزارة النقل / الطيران المدني وبالنسبة لجمهورية قبرص ادارة الطيران المدني في وزارة المواصلات والأشغال أو بالحالتين أية وكالة أو شخص مفوض بانجاز أعمال هاتين السلطتين المذكورتين .
- الخطوط الجوية المعينة تعني الخطوط الجوية المعينة كتابة من احد الطرفين المتعاقدين بموجب المادة الثالثة من هذه الانفاقية والتي ستسير الرحلات الجوية الدولية على الطرق المخصصة بالمادة الثانية الفقرة الاولى من الاتفاقية ذاتها.
- ج) الاقليم الخدمات الجوية الحدمات الجوية الدولية الهبوط الأغراض غير تجارية ستعني بورودها بالاتفاقية المعنى المخصص بالمادة الثانية والسادسة والتسعين من المعاهده .
- ٢ لاتحول الفقرة الاولى من هذه المادة مؤسسة معينة من احد الطرفين المتعاقدين الحق في نقل ركاب أو بضائع أو
 بريد مجانا او بمقابل من نقطة واقعة في أقليم الطرف المتعاقد الآخر الى نقطة أخرى في نفس ذلك الاقليم .

المادة الثانيسة

- يمنح كل من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر الحقوق المنصوص عليها بالاتفاقية بقصد انشاء خدمـــات جوية دولية منتظمة والمبينة في ملحق هـــذه الاتفاقية والتي سيطلق عليها فيا بعد الحدمات المتفق عليها والطرق المعينة . وكل مؤسسة معينة من أحد الطرفين المتعاقدين سوف تتمتع بالحةوق التالية لدى قيامها بالحدمات المتفق عليها وعلى طريق مخصصة .



- ١ تمد المؤسسات المعينة من قبل الطرفين المتعاقدين سلطات الطيران المدني بالطرف المتعاقد الآخر وبمدة لا تقل عن الثلاثين يوما من تدشين الرحلات على الطرق الجوية المعينة بموجب المادة الثانية من هذه الاتفاقية بجدول رحلات الطيران ونوع الطائرة المستعملة وكذلك بكل ما يطرأ عليها من تعديل .
- ٢ تمد سلطات الطيران المتعاقدة كليهما وبناء على طلب كل مهما باحصاءات دورية للخطوط الجوية المعينة كلما دعت الحاجة بقصد مراجعة النظر بالحمولة المنقولة من قبل هذه الخطوط المعينة منالطرف المتعاقد وعلى الطرق المخصصة بموجب المادة الثانية من الاتفاقية . وهذه الاحصاءات يجب ان تشمل كل المعلومات المطلوبة لتقرير كمية وبداية

المادة السادسة

- ١ يحتفظ كل من الطرفين المتعاقدين بحق وقف تمتع أية مؤسسة نتمل جوي منالحقوق الميينة بالمادة الثانية من الاتفاقية ويفرض ما يراه ضروريا من شروط يجب عليها اتباعها للتمتع بهذه الحقوق بالحالات التالية : بـ
- المتعاقد الآخر المعين أو في يد رعاياه .
- ب) او بحالة تقصير المؤسسة في اتباع القوانين والقواعدالمعمول بها لمدى الطرف المتعاقدالذي منح هذه الحقوق . ج) أو في حالة عدم قيام المؤسسة بالتزاماتها طبقا لهذه الاتفاقية .
- ٢ ــ اذا لم يكن الالغاء النموري او التوفيق او فرض الحالات المذكورة بالفةرة الأولى من هذه المادة ضروريـــا لمنع مخالفة القوانين والأنظمة فتمارس هذه الحتموق فقط بعد المشاورة مع الطرف المتعاقد الآخر .

- ١ تعنى الطائرات المشغلة بخدمات دولية لأية مؤسسة معينة من قبل الطرفين المتعاقدين مع معداتها المنتظمة ، كيات الوقود ، زيوت التشحيم ومستودعات الطائرات بما في ذلك الطعام والمشروبات والدخان من الرسوم الجمركية ورسوم التفتيش وغيرها من الرسوم المماثلة التي يفرضها الطرف الآخر شريطة ان تبقى هذه المعدات والكميات بالطائرة الى ان تخرج ثانية .
 - ٢ سيكون هناك اعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب ما عدا رسوم أخرى تمت الى الخدمات المنجزه .
- أ) مستودعات الطائرة المحملـــة في اقليم أحد الطرفين المتعاقدين بالحدود المقررة مـــن سلطات ذلك الطرف المتعاقد ومن اجل استعمالها على طائرًات مشغلة على الطرق المخصصة للطرف المتعاقد الآخر .
- ب) قطع النيار المدخلسة باقليم أحد الطرفين المتعاقدين من أجل صيانة أو تصليح طائرة مشغلسة على الطريق المحصصة من قبل المؤسسة المعينة من الطرف الآخر .
- ج ﴾ المحروقات والزيوت المرسلة لتزويد طائرة مشغلة على الطرق المخصصة من قبل المؤسسة المعينة من الطرف المتعاقدالآخرحتى عندما تستعمل هذه الكميات علىقسممن الرحلة المنجزة فوقاقليم الطرف المتعاقد والمحملة منه مع امكانية حفظ المواد المدكورة بالفقرات أ. ب . ج تحت المراقبة والاشراف الجمركي .

المعدات والبضائع لمحفو ظة جوا على متن طائرة أحد الطرفين المتعاقدين يمكن تفريغها باقليم الطرف المتعاقد الآخر بموافقة سلطات الجمارك بذلك الاقليم . وبحالة كهذه يمكن وضعها تحت اشراف السلطة المذكورة الى وقت شحمًا او مرفها بمرجب الأنظمة الجمركية .

يسمح وباشراف مسهل جــــــــــ عبور الركاب الترانزيت عبر اقليم كـــــــل من الطرفين المتعاقدين وكذلك الشحن والحمولة الله أنزيت فانها تعفى من الرسوم الجمركية والضرائب المهاثلة الأخرى .

- ١ تحدد الأجور التي تتقاضاها الحطوط الجوية لأحد الطرفين المتعاقدين عن الحمولة من والى اقليم الطرف الآخر بمستوى معتمول باعتبار العوامل ذات الصلة بما في ذلك كلفة التشغيل والربح المعقول والتعرفـــة المطبقة من قبل
- ا يتفق على الأجور المشار اليهــــا بالفقرة الأولى من هذه المادة بين المؤسسات المعينة مـــن قبل الطرفين المتعاقدين وبالمشاورة مع خطوط أخرى تعمل على نفس الطريق أو جزء منها وهكذا اتفاق حيثًا أمكن يتم التوصل اليه عن طريق التعرفة المنصر ص عليها لدى منظمة النقل الجوي العالمي (أياتا) .
- ٣ يجب أن تعرض الأجور المتفق عليها على سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعافدين بمدة ثلاثين يوما على الأفل قبل التاريخ المقترح لتطبيتها وبحالات خاصة فان تحديد ها.ه المدة يقل شريطة موافقة السلطات المذكورة ،
- t اذا لم تتفق المؤسسات المعينة على الأجور أو لأي سبب لم تطبق التعرفة بموجب أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة أو أخطر أحد الطرفين المنعاقدين بعدم اقتناعه بالأجور التي تم الاتفاق عليها بموجب أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة اثناء الحمسة عشر يوما الأولى من المدة المشار اليها بالفقرة الثالثة من هذه المادة وقدرها ثلاثين يوما تقسـرر سلطات الطيران لكل من الطرفين المتعاقدين تعرفة أجور يتم الاتفاق عليها بينهما .
- ٥ اذا لم توافق سلطات الطيران على التعرفة المقدمة اليهما بموجب الفقرة الثالثة من هذه المادة او على تحديد أية تغرفه أجور بموجب الفقرة الرابعة فيعالج الحلاف طبقا لأحكام المادة رقم (١٥) من هذه الاتفاقية . .
- ٦ عملاً بأحكام الفقره الثالثة من هذه المادة سوف لا تطبق أية تعرفة للأجور اذا لم توافق عليها سلطات الطيران في كل من الطرفين المتعاقدين .
- ٧ التعرفة المعمول بها بموجب أحكام هذه المادة تبقى سارية المفعول الى أن يعمل بتعرفة جديدة بموجب أحكام المادة ذاتها .

المادة الحادية عشر

تحقيقاً للتعاون الوثيق تقوم سلطات الطيران المدني لدى كل من الطرفين المتعاقدين وبالتشاور في ما بينهما منوقت لآخر لغرض ضمان حسن تطبيق أحكام هذه الاتفاقية وملحقها .



المادة السادسة عشر

تبلغ هذه الاتفاقية واي تصمحيح لها او تبادل وثائق بشانها الى منظمة الطيران المدني الدولي للتسجيل.

المادة السابعة عشر

الاتفاقية الراهنة تلخي وخل مقام اية اتفاقيه سابقة معقودة للنقل الجوي بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة عشر

- ١ تطبق هذه الاتفاقية بتاريخ استلام المملكة الاردنية الهاشميسة اشعارا رسميا من نشرها بالجريدة الرسمية لجمهورية قبرص .

وستعتبر حكومة الجمهورية القبرصية هذه الاتناقية نهائية لدى استلام هذا الاشعار .

٣ – اثباتا لذلك وقع المندوبــون المفوضون مــن حكوماتهم هذه الاتفاقية وعــلى نسختين وباالغـــة الانكايزية

في اليوم من شهر عام ألف وتسعيائة وسبع وستون في عن حكومة الماكمة الاردنية الهاشمية عن حكومة الماكمة الاردنية الهاشمية

ملحـق

- الطرق المستعملة للخطوط الجوبه المعينة من قبل المملكة الأردنية الهاشمية
 - أ) بين الأردن ونيفوسيا
 - بين نيقوسيا واما طرابلس او بنغازي في المملكة الليبية .
 - ٢ الطرق المستعملة للمخطوط المعينة من قبل جمهورية قبرص .
- أ) بين جمهورية قبرص والتملس و١/أ و عمان في المملكة الأردنية الهاشمية ،

المادة الثانية عشر

- ١ اذا رغب أي من الطرفين المتعاقدين في تعديل نصوص هذه الاتفاقية فله أن يطلب الدخول في مشاورات مــع الطرف المتعاقد الآخر ويجب أن تبدأ هذه المشاورات اذا كانت بين سلطتي الطيران بالمباحثة او بالمراسلة خلال ستين يوما من تاريخ الطلب وأي تعديل يتفق عليه يطبق متى تأيد بمذكرات متبادلة بالطرق الدبلوماسية .

المادة الثالثة عشر

نعدل هذه الاتفاقية وملحقها بما يتفق وأحكام أية معاهدة متعددة الأطراف تصبح سارية النمعول بالنسبة لكـــل من الطرفين المتعاقدين .

المادة الر ابعة عشر

لأي من الطرفين المتعاقدين في اي وقت يشاء أن يعلم الطرف المتعاقد الآخر برغبته في انهاء هذه الاتفاقية على أن يبلغ هذا الاعلان في نفس الوقت الى منظمة الطيران المدني الدولي. وفي هذه الحالة ينتهي العمل بهذه الاتفاقية بعدمضي اثنا عشرشهرا من تاريخ تسلم الطرف المتعاقد الآخر الاعلانالا اذا كانالاعلانبالانهاءقد مسحب بالاتفاق من قبل انقضاء هذه المدة واذا لم يتر الطرف المتعاقد الآخر باستلام الاعلان يعتبر انه قد تسلمه بعد مضي اربعة عشر يوما من تاريخ تسلم منظمة الطيران المدني الدولي له .

المادة لحامسة عشر

- ٢ فاذا لم يصل الطرفان المتعاقدان الى تسوية الحلاف بالمفاوضات المباشرة جاز لهما بالاتفاق على احالة الحلاف الى اي شخص او يطلب من احد الطرفين المتعاقدين احالته الى هيئة مؤلفة من ثلاثة محكمين يعين كل طرف متعاقد عكم اما الثالث فيعينه المحكمان المنتخبان . وكل من الطرفين المتعاقدين يعين المحكم بمسدة ستين يوما من تاريخ استلام اعلان طلب التحكيم من احد الطرفين المتعاقدين وبالطرق الدبلوماسية كما يعين المحكم الثالث اثناء ستين يوما أخرى . واذا لم يعين احد الطرفين بالمدة المخصصة او لم يعين المحكم الثالث بالمدة المحصصة يطلب الى رئيس جملس منظمة الطيران المدني الدولي ومن قبل اي من الطرفين المتعاقدين تعيين محكم او محكمين كمسا تتطلب الحالة وعندها يعين المحكم الثالث من رعايا دولة ثالثة عضو بالمنظمة ويكون هو رئيس هيئة التحكيم .
 - ٣ يتعهد الطرفان المتعاقدان بتنفيذ القرارات التي تصدر بموجب الفقرة الثانية من هذه المادة .
 - ٤ اجور التحكيم تدفع مناصفة من قبل الطرفين المتعاقدين .



قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٦٨/٦/٢٢ الموافقة على (انفاقية بين حكرمة المملكة الاردنية الهاشمية وجمعية المانونايت) المركزية بشكلها النالي وتفويض معاليكم بتوقيعها بالنيابة عن الحكومة .

اتف_اقية

بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وبين جمعية المانونايت المركزية

00-put-0

اسم الاتفـــاقية تسمى هذه الاتفاقية . اتفاقية بين حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وجمعية المانونايت المركزيةوتعرف فيها يلي بالاتفاقية .

نفسير اصطلاحات تعني كلمة (الحكومة) حكومة المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة (المملكة) المملكة الاردنية الهاشمية

وتعني كلمة (الوزارة) وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الممثلة لحكومة المملكة الاردنيه الهاشمية فيما يتعلق بهذه الاتفاقية .

وتعني كلمة (الوزير) وزير الشؤون الاجتماعية والعمل

وتعني لفظة (الجمعية) جمعية المانونايت المركزية

لقد نم الاتفاق بين الحكومة ممثلة في الوزارة والجمعية على ما يلي : ــــ

١ - تقوم الجمعية بتقديم الخدمات التالية الى المؤسسات والمواطنين الاردنيين .

أ – مساعدة المحتاجين والفقراء بدون مقابل

ب- تقديم الالبسة والمواد والمعدات الطبية والتعليمية والترفيهية والتدريبية الى المؤسسات والمحتساجين

ج - مساندة المشاريع الرامية الى مساعدة الافراد انفسهم .

هذا وتؤدي الجمعية جميع الحدمات وتستهم في المشاريع التي ستقوم بها في المملكة بالتعاون والتشاور الوثيق الوزارة .

- ٢ تتخذ الحمعية التدابير اللازمة لتأمين تنفيذ برامجها المتفق عليها مع الحكومة وذلك بواسطة تسامين الحصول على المواد والتبر عات التي ستحصل عليها من الحارج دون ان تتحمل الحكومة اية نفقات في سبيل ذلك .
- ٣ تتخد الجمعية التدابير اللازمة لتأمين الحصول على مثل هذه المواد من دخل المملكة اذا قضت الضرورة ذلك دون
 ان تتكبد الحكومة اية نفقات في سبيل ذلك .
- ٤ يحق للجمعية ، بموافقة الوزاره ، انشاء مكتب او اكثر لها في المملكة لتنفيذ مشاريعها و تقديم خدماتها المتفق عليها واستخدام الموظفين اللازمين حسيا تقتضيه طبيعة عملها .
- ٥ تشرف الجمعية ، بالتعاون مع الوزارة ، على طريقة تنفيذ البرامج والحدمات التي تقوم بها الجمعية في المملك على الله على الل

١ – أ – تقرر ، بموافقــــة الوزارة ، اهايـــة الافراد والمؤسسات والمنظمات الحيرية التي يحق لها الانتفاع من هذه البرامج والحدمات .

بـ خدد ، بموافتة الوزارة . والمؤسسات والافراد الذين يحق لهم الانتفاع من خدمات الجمعية فسيما يتعلق
 ببر امجها العادية والاستثنائية . وفي جميع الحالات تعتبر الحاجة هي المبدأ الاساسي في الانتفاع .

ج - تنظر الجمعية في اي طلب تتقدم بسمه الحكومة لمساعدة المنكوبين ومراكز الرعاية والاشخاص الاخرين الذين هم في حاجة عاجلة للساعدة .

توافق الحكومة على مايلي : ـــ

١- تسمع بدخول المواد و الادوات و المعدات التي رد الى الجمعية سواء من الحارج اوعن طريق بوندد عام او خاص لاستعالها في براجها و خدما ما معناة من اية رسوم او ضرائب ، وعلى الجمعية اشعار الوزارة عند ورود او استعال ايسة ما اد او ادوات او معدات لاستخدامها في براجها او خدما ما حتى تتمكن الحكومة من اتخاذ الاجراءات الكفيلة بالاعماء المطاوب .

٢ - تسمح ، بتنسيب من الوزير . بالاعفاء من اية رسوم او ضرائب : -

ب- سيارة صالون (سيدان) لاستعمال مدير الجمعية على ان لا تستبدل بغيرها قبل ثلاث سنوات من تاريخ
 الاعضاء ، بالاضافة الى اعفاء مايتين و خمسين لتر بنزين شهريا لهذه السيارة من الرسوم .

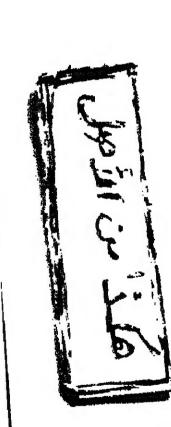
ج - ثلاث سيارات من نوع اللاند روفر او البيك اب او ما يشابهها لاعمال الجمعية بحيث لايزيد ما يعفى من الرسوم او الفرائب لكل سيارة من البنزين على ٢٥٠ لتر شهريا .

آ- تسمح بالاعفاء من ايسة ضرائب او رسوم جمركية او اي نسوع آخر من الرسوم او الضرائب على موجودات وممتلكات الجمعيسة و عن مقبوضاتها و براجها او على الاجور والاكراميات التي تدفعها الى موظفها من غير الادنيين مقابل خدماتهم .

أ- تتعهد بعدم مصادرة المواد التي تقدمها الجمعية او وضع اليد عليها او تحويل استعمالها دون موافقة الجمعية لاغراض غير الاغراض المحددة في البرامج المتفق عليها .

تتكفل باية تكاليف تتعلق بالتفريغ او التخزين او النقـــل الداخلي للمواد والمعدات او الادوات التي تستوردها الجمعية بموجب هذه الاتفاقية للمشاريع المشتركة .

٧- نؤمز الجمعية استبدال الـقد الاجنبي بالنقد الاردني بقدر ما يحتاج اليه لتنفيا. برامجها بسعر يساوي سعر تمنحــه لمثلي اللـول والمؤسسات العامة .



٨ – تسهل اعمال الجمعية بجميع الوسائل الممكنة بما في ذلك اصدار وثائق الاعماد الملائمة لموظفي الجمعية المنوط بهم تنفيذ مثل هذه العمليات وتتديم المساعـــدة لهم في ايجاد اماكن الاقامة والعمل ومنح الاولويـــات والتسهيلات للاتصالات الداخلية والحارجية وتسهيلات السفر .

٩ – تسمح للجمعية ، اذا تم الاتفاق التام بين الطرفين المتعاقدين ، باعادة تصدير اي من المواد والادوات والمهمات التي استوردتها الجمعية ولم تستخدم في برامجها وخدماتها واعمالها لاي سبب من الاسباب. واذا ما كانت الحكومة قد تكبدت نفقات نقل هذه المواد او تخزينها عند استيراده: تعوض الجمعية على الحكومة هذه النفقات .

١٠ ــ مع مراعات احكام القوانين والانظمة المعمول بها والمتعلَّمة بدخول الاجانب الى المملكة . تسمح بدخول الموظفين الاجانب الذين تحتاج اليهم الجمعيسة من اجل تنفيذ برابجها وتقسديم خدماتها شريطة الحصول مقدمــــا على موافقة الوزارة .

١١ -- تكون الوزارة ممثلة للحكومة في جميع الامور المتعلقة بتنفياً. احكام هذه الانفاقية وتقوم الجمعية من الجهة الاخرى بمخاطبة الوزارة في كافة الامور المتعلقة باحكام هذه الاتفاقية .

١٢ ــ مع مراعاة شروط والنزامات هذه الاتفاقية ، تطبق احكام قانون الجمعيات الخيرية والهيئات الاجتماعية رقـــم ٣٣ لسنة ١٩٦٦ ، او اي قانون معدل له فيما يتعلق بالاشراف والتفتيش وتسجيل الجمعية .

١٣ – لايجوز انهاء هذه الاتفاقية قبل سنة من تاريخ تصديقها وتعتير سارية المفعول بعد هذه المدة ، وفي حالة رغبة احد الفريقين المتعاقدين في انهاء العمل بهذه الاتفاقية عليه أشعار الفريق الثاني رغبته في ذلك قبل ستة أشهر .

١٤ – يكون لكل من النصين العربي والابجليزي لهذه الاتفاقية نفس القوة غير انســه في حالة اختلاف بين النصين يعتبر النص العربي ملزما .

عام ١٩٦٨ في مدينة عمــان

وقعت في هذا اليوم

الاردن .

على لجنة المانونايت المركزية

خدالمسير للفعل منكر الملكة للفارونية المحاتمية

بعد الاطلاع على المادة (١٢٥) من الدستور وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ٢/٢٤/١٩٦٨ نصدر ارادتنا بوضع التعليمات التالية : ـــ

تعلمات الادارة العرفية

لشؤون الضفة الغربية من المملكة الاردنية الهاشمية المعدلة

رقىم (٥) لسنة ١٩٦٨

المادة ١ - يطلق على هذه التعليمات اسم (تعليمات الادارة العرفية لشؤون الضفة الغربية من المماكمة الاردنية الهاشمية المعدلة لسنة ١٩٦٨) وتتررأ مع تعليمات الادارة العرفية رقم (٥) لسنة ١٩٦٧ المشار اليها فيما يلي بالتعليمات الاصلية وما طرأ عليها من تعديل كتعليمات واحدة ويعمل بها من تاريخ نشرها في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ – تعدل التعليات الاسلمية باضافة عبارة (والمواقع التي تعرضت او تتعرض للعـــدوان) بعد عبارة (الضفة الغربية) حيثًما وردت فيها .

اكسين طسلال

رثيس الـــــوزراء

ووزير الداخلية والدفاع

بهجت التلهوني

صبحي امين عمرو

وزيـــر الاوقاف والشؤون

والمقلسات الاسلامية

عبد الحميد السائح

1474/7/48

نائب رئيس الوزراء ووزيسر الثتافة والاعلام والسياحة والآثـــار بالوكالة هاشم الجيوسي

احمد طوقان

وزير دولسة لشؤون الرثاسسة ووزيسر الانشساء والتعميسر حازم نسيبه

وزيـــر دولة لشؤون الرثاســـة التربيـــة والتعـــليم ووزيـــــر المواصــــــــــلات بشير الصباغ عاكف الفايز

وزير الاقتصاد الوطني ووزير عبد المنعم الرفاعي

دولـــــة لشؤون الرئاسة

حاتم الزعبي

وزير الاشغال العامة ووزير دولة لشؤون الرئاسة ووزير داخلية للشؤون البلدية والقروية بالوكالة

وزير النقل ووزير الشؤون

الاجتماعية والعمل بالوكالة

امين يولس الحسبني

احمد فوزي

سامي ايوب

عن حكومة المملكة الاردنية الهاشمية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل